جهود مكافحة الفساد في فلسطين

wednesday 19 April 2017 - No. 1 العدد - 2017/4/19 الاربعاء

ملحق صادر عن هيئة مكافحة الفساد ضمن الخطة المشتركة مع صحيفة الحياة الجديدة

النتشة.. مواجهة الفساد مسؤولية جماعية ولا أحد فوق القانون

جانب من اللقاء الصحفي.

رام الله- الحياة الجديدة- منتصر حمدان-

نفى رئيس هيئة مكافحة الفساد، رفيق النتشة، وجود اية قضية لدى الهيئة ضد الرئيس محمود عباس، موضحاً ان حديث بعض الجهات عن وجود قضية شبه فساد مرفوعة ضد الرئيس يأتي في اطار محاولاتهم للاساءة له ضمن مخطط لضرب المشروع الوطني والنيل من مواقف الرئيس.

وقال النتشة في اطار مقابلة حصرية لـ (الحياة الجديدة): لم نتلق اية قضية بهذا الخصوص وان الادعاء بذلك هو محض افتراء وتضليل للجمهور واستخدام عناوين مثيرة»، مشيرا الى ان الرئيس عباس منذ بداية تشكيل هيئة مكافحة الفساد قال ويقول: لا احد فوق القانون، بل إنه قال في اعلان تأسيس الهيئة ابدأوا بي في اشارة واضحة الى حرصه على تكريس سيادة القانون ومكافحة كافة اشكال الفساد».

واضاف: «هناك بعض المواقع الالكترونية تحدثت عن رفع قضية ضد الرئيس لكن فعليا وعلى ارض الواقع لم يتم ذلك»، الامر الذي يؤكد وجود نوايا الاساءة والتضليل وتشويه المواقف عبر الادعاء ان هناك قضية فساد في حين أن الامر مرتبط بقضية مرفوعة ضده لدى محكمة العدل العليا لكنها ليست قضية فساد كما يشاع.

*** كيف يتم تقييم عمل الهيئة وعلاقتها بالجمهور؟**

نحن نعلم تمام المعرفة أن اي عمل وطني يمكن ان ينجح اذا توفرت الثقة بين المشرفين عليه والجمهور، ولا يمكن لأي مشروع من المشاريع أن يأخذ طريقه للنجاح دون ثقة الجمهور، ومن هنا، كان من اهم سياسات هيئة مكافحة الفساد هي الوصول الى الجمهور حيثما كان وكيفما كانت الوسائل التي تجعلنا نتصل به ونتابعه سواء على مستوى الافكار او المقترحات او الشكاوى، وأضرب مثلا هنا أن مواطناً يشتكي عبر الاذاعة حول قضية له، حيث وصلتنا هذه الشكوى عبر الاذاعة، فشكلنا لجنة لمتابعة هذا الشخص وتابعناه وطلبنا منه تقديم دليل على القضية التي اثارها فكان رده أنه ليس لديه دليل على ما قاله، وهنا تبرز اشكالية لدينا هي كيف يمكننا العمل والمتابعة دون ادلة واضحة، والقاضي لا يمكن ان يحكم دون دليل، وهذا الامر ينطبق على الصحافة وكيفية تعاملها مع قضايا لها علاقة بشبهات الفساد او انتقاد الهيئة خاصة ان هناك الكثير من المواد الصحافية التي تنشر تكون بحاجة لتدقيق وتحقق قبل نشرها، وانا اقول بوضوح اننا مع اي نقد مهني مستند الى حقائق ومعلومات دقيقة، لأن النقد الذي لا يعتمد على الحقائق والوثائق والمعلومات يضر ولا ينفع بل يقوض مصداقية اي جهة تروج او تنشر.

هذا اسلوبنا في العمل ونحن ندعم عمل الصحافة ونترك المجال لكل المواطنين للاتصال والتواصل مع الهيئة بكل الطرق والوسائل المتاحة لها، ونتابع هذه القضايا، ولدينا قانون نعمل على اساسه رغم انه يتعبنا كثيرا لكننا راضون به وهو ينص على ان اية شخص يتقدم بشكوى يجب علينا ان نحقق في هذه الشكوى ونتابع مثل هذه القضايا وتأخذ منا وقتا طويلا رغم اننا قد لا نعلم من هو المشتكي.

ومن خلال الاتصالات والتواصل مع الزملاء في الدول العربية، تأكدنا لا يوجد هيئة لمكافحة الفساد في الوطن العربي تدخل الى اعماق المجتمع كما نفعل نحن، ولدينا المئات من الفعاليات والمشاركات والتنسيق والتعاون مع كل فئات المجتمع ولدينا سلسلة طويلة من اتفاقيات ومذكرات التفاهم مع المؤسسات الاهلية والمجتمعية والمؤسسات الرسمية والاتحادات الشعبية.

*** لماذا تفعلون ذلك؟**

نقوم بذلك لانه لدينا ايماناً ان مواجهة مخاطر الفساد وآليات مكافحته هي مسؤولية جماعية ولا تقع على عاتق الهيئة وحدها رغم انها المسؤولة الاولى عن هذا الامر، وبالتالي فإننا نتعاون مع الجميع من اجل تحقيق اهداف الهيئة والتعاون المشترك من اجل الوصول الى تحقيق اهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي لا يمكن تحقيق اهدافها الا من خلال تعاون جميع الفئات في المجتمع، لذلك فإن تعاوننا طبيعي ومستمر مع مختلف المؤسسات بمختلف توجهاتها.

*** قلت ان من يبلغ على الفساد يحظى بالحماية، ما هي الآليات الضامنة لحماية المبلغين عن الفساد؟**

حينما يطلب اي شخص للحماية وشعوره بوجود خطر عليه، نقوم بفحص هذه المخاوف والدلائل فاذا كانت هذه المخاوف جدية فإننا نطلب من قوى الامن توفير الحماية له بقدر استطاعتها حتى اننا عدلنا القانون واصبح بالامكان توفير الحماية للشخص

المبلغ او اقاربه او اولاده وامواله وممتلكاته، وهذا ما يمكن ان نفعله من اجل تشجيع وتحفيز المواطنين للابلاغ عن المفسدين والفساد، خاصة انه يوجد نص في القانون يضمن الحماية للمبلغين عن قضايا الفساد.

*** هل هذا انعكس على زيادة عدد القضايا التي تم الابلاغ عنها لدى الهيئة؟**

لا شك ان تعاملنا مع هذه القضايا يعطي مظهراً من مظاهر الجدية يشجع المواطنين لتقديم الشكوى والحقائق المرتبطة بقضايا الفساد سواء في المؤسسات الاهلية او القطاع الخاص او المؤسسات الرسمية، وهذا الامر نلمسه بشكل واضح في عملنا ضمن الهيئة.

* كم هو نصيب مؤسسات القطاع العام من شكاوى الفساد؟

تلقت الهيئة خلال العام الماضي 2016، ما مجموعة 452 شكوى وبلاغًا، كانت النسبة الاكبر منها مقدمة ضد مؤسسات القطاع العام بنسبة 69.9 ٪، تليها الهيئات المحلية بنسبة 21.7 ٪، كما ان النسبة الاكبر من هذه الشكاوى تقع خارج اختصاص الهيئة التي بلغت خلال العام ذاته ٪36 من تلك الشكاوى، وهذا يعكس مستوى ثقة الجمهور في الهيئة، ونحن بدورنا نرحب بأية شكوى ونلتزم بالقانون واول ما نقوم به هو تحويل هذه الشكوى للشؤون القانونية عندنا من اجل فحص هل هذه الشكاوى من اختصاصنا ام لا.

*** قلت ان 69 ٪ من الشكاوى من نصيب القطاع العام، كم ثبت من هذه القضايا انها قضايا جدية وليست كيدية؟**

الهيئة حولت للنيابة خلال العام الماضي ما مجموعة 31 شكوى في حين أحيلت للنيابة المنتدبة لدى هيئة مكافحة الفساد بعد التثبت بوجود شبهات فساد ما مجموعة 328 شكوى، ما يشكل ما نسبته ٪14 من مجموع من تلقته الهيئة منذ نشأتها، ورفعت النيابة المنتدبة لمحكمة جرائم الفساد 132 ملفًا. ونحن لا ندين ولا نبرئ احدا بل المحكمة هي صاحبة الاختصاص في اصدار الحكم النهائي.

*** هل الحديث عن ارتفاع نسب الشكاوى على القطاع مرتبط بما قمتم به من انجاز مدونة السلوك واخلاقيات الوظيفة العامة بالتعاون مع ديوان الموظفين والمؤسسات؟**

لا شك ان الموظفين يعملون في المؤسسات الرسمية والعامة ولا بد من تطوير مهاراتهم في التعامل مع قضايا الفساد وفهم الوسائل التي تؤدي للفساد، حتى يكون هناك عملية وقاية من الفساد ولا يورط احد فيه دون علم او بعلم، بقصد أو دون قصد.

*** هل تتوقعون تحقيق نتائج على المدى البعيد في هذا الاتجاه؟**

مجموع النشاط سيؤدي الى النتائج وبالتالي فإن استراتيجيتنا وما تم تطويره في هذا الاتجاه نهدف بالاساس الى الوصول الى مجتمع خال من الفساد، لأننا نعلم ان المصدر الاول للفساد في مجتمعنا هو الاحتلال ومؤسساته وادواته، وتحقيق النتائج المرجوة بحاجة لوقت ومواصلة الاعداد للطلبة والمدرسين والمواطنين من اجل الوقاية من الفساد اولا وضمان مشاركتهم معنا من اجل انفاذ القانون ضد المجرمين.

*** كيف ترد على موضوع تسييس جهودكم في الهيئة؟**

حقيقة نحن نسمع مثل هذا الكلام، كما اننا نسمع ايضا ان ما يميز الهيئة هو انها لم تسيس، وللذين يزعمون اننا نسيس العمل في مكافحة الفساد اثبات ما يقولونه، ونحن نقول لهم: هذا لم يحدث قط، وانا اضرب مثالا على ذلك: أن مسؤولاًحزبياً جاء الينا وقال نحن لدينا مخاوف من استهداف الهيئة لاحدى المؤسسات التابعة لهم، فقلت له جيد واريد ان اسألك سؤالا هل اذا جاء الينا اية شكوى من اي مواطن ضد اي مؤسسة او مسؤول نتركها ام نحقق فيها، فرد قائلا: لا عليكم التحقيق فيها. فقلت له: هذه حقيقة ما نقوم به وهو التحقيق في ما وردنا من شكاوى بخصوص هذه المؤسسة والقائمين عليها. وسألته سؤالا آخر كم عدد الاعضاء او القادة من حزبكم الذين تم التحقيق معهم قال لا يوجد اي شخص، فسألته: كم شخص من حركة فتح تم وقفهم والتحقيق معهم وسجنهم رغم انني من حركة فتح واتشرف بالانتماء لها، فقال: لا اعرف. فقلت له: لدينا 17 شخصا من فتح، وهذا العمل نقوم به لتثبيت توجهاتنا الحقيقية في مكافحة الفساد»، وهناك قضايا لها اربع سنوات منظورة امام المحاكم بسبب استغلال ثغرات في القانون لاطالة المحكمة، ونحن نسعى لتعديلات في القانون بما يسهل عملية المحكمة بسرعة وقطع الطريق على اية محاولات لاطالة عمر المحكمة في قضايا الفساد.

الامر الآخر ان هناك بعض الاطراف والاشخاص المتورطين بقضايا فساد، يسعون الى استباق التحقيق معهم عبر افتعال ازمات سياسية لاظهار ان ملاحقتهم ومحاسبتهم على قضايا الفساد هي نتاج ملاحقة سياسية وهذه اساليب باتت مكشوفة ومفضوحة لدينا، وهذا حدث من خلال قيام بعضهم باللجوء الى الاعلام والاذاعات لافتعال اشكاليات واصدار تصريحات ضد السلطة وبشكل متزامن مع تحريك قضيته في هيئة مكافحة الفساد، وهذا الاسلوب يخلق انطباعاً لدى الجمهور أن ملاحقتهم تمت على ما صرح به وليس على تورطه في قضية فساد.

*** هل تشعرون في الهيئة ان المواطنين يثقون بجهودكم؟**

في هذا الجانب لدينا مشكلة ان الجمهور يحب ان يسمع عن قضية فساد لكنه لا يتابع نتائجها رغم ان المحاكم تعقد بصورة علنية والنتائج تصدر بالاسماء، لكن الناس لا يتابعون بل ان الصحافة ايضا لا تتابع هذه القضايا في المحاكم، وهناك البعض يحاول تغطية قصوره بالقول اننا لا نعلن النتائج رغم اننا نعمم النتائج على اوسع نطاق ممكن.

ونحن عملنا على إنجاز المراحل الأولى من تدريب موظفي القطاع العام على مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، ضمن الشراكة الاستراتيجية ما بين هيئة مكافحة الفساد وديوان الموظفين العام ووزارة التربية، التي بموجبها تم تدريب (45000) من موظفي القطاع العام منهم (37600) من كادر التربية والتعليم والمعلمين، وما يميز هذا الإنجاز أنه تم من قبل مدربين من موظفين ومشرفين تربويين ممن خضعوا لدورات تدريب متخصصة.

كما نفذت الهيئة وبالشراكة مع 32 جهة شريكة من القطاع الحكومي والمجتمع المدني والجامعات والمؤسسات الإعلامية، وممثلي الشباب والمؤسسات النسوية خلال العام المنصرم مجموعة من التدخلات والأنشطة، تنوعت لتشمل ورشات لرفع الوعي، ودورات تدريبية متخصصة، وحملات إعلامية، وإعداد استراتيجيات وتوجهات قطاعية لمكافحة الفساد، ومسابقات فنية وثقافية وبحثية هدفت جميعها لتعزيز المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد و الوقاية منه. وبلغ عدد الفعاليات المنفذة مع الشركاء خلال عام 2016، 373 نشاطًا، استهدفت 18845 موظفًا وناشطًا وأعضاء مؤسسات رسمية وجمعيات اهلية ومجتمع مدني وطلبة جامعات وكليات.

*** دعنا نعود الى مدونة السلوك واخلاقيات الوظيفة العمومية، فاننا نرى أن في كل مؤسسة رسمية دائرة متخصصة للرقابة الداخلية وهي تعتبر بمثابة خط الدفاع الاول، فلماذا لا يتم تفعيل عمل هذه الدوائر ومنحها الصلاحيات الكاملة في عملها؟**

لا يوجد لدينا طريقة والا نقوم بها من اجل تحريك هذا الموضوع، لكننا بحاجة لمعلومات لأن المركبة لا تعمل دون بنزين، ونحن نطلب الادلة والبراهين من اجل ذلك، ونحول اية قضية في هذا الامر لديوان الرقابة المالية والادارية من اجل معالجة هذا الموضوع، خاصة ان لدينا علاقة وطيدة مع ديوان الرقابة المالية والادارية.

كما ان موضوع الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية حقيقة انها بحاجة لتفعيل، وبحاجة لمرجعية واضحة والمشكلة ان السقف الاعلى لهذه الدوائر هي الوزير المسؤول وبالتالي فانه اذا قرر الوزير قتل تقارير الرقابة الداخلية فانها تموت، ومن اجل تلافي هذه الاشكالية، فإن التعديلات في قانون مكافحة الفساد تنص بوضوح انه اذا اي موظف علم بقضية فساد فإن واجبه التبليغ عنها لدى هيئة مكافحة الفساد، وهذا في اطار تفعيل عمل الدوائر، وهنا االقانون واضح بأن كل موظف علم بقضية فساد فعليه الابلاغ عنها واذا لم يقم بذلك فانه يكون متسترا على الفساد.

*** هل سبق وان تمت محاكمة اي شخص على تهم كيدية بسبب تقديمه شكاوى دون بيانات وادلة؟**

لم يسبق ان حدث ذلك لأن مسؤوليتنا تلقي الشكاوى والتحقق من صدقيتها ومدى التجاوزات والخروقات التي تؤدي الى الفساد فيها ثم يتم احالتها للجهات ذات العلاقة للبت القانوني فيه عبر المحاكم المختصة، ولا اذكر انه وجد عندنا قضية كيدية رغم ان القانون ينص على معاقبة من يدلي بمعلومات او شكاوى كيدية لكن هذا الامر لم يحدث لغاية الان.

*** ماذا بخصوص انتهاء ولايتك القانونية كرئيس للهيئة التي من المفترض ان تنتهي هذا الشهر وقرار الرئيس بتمديد فترة توليك كرئيس للهيئة لمدة عام، فما هي مبررات التمديد؟ وما هي ضمانات استمرار الهيئة بعد تخليك عن المنصب؟**

بداية اود ان اشكر الرئيس على هذه الثقة سواء لمدة سنة او سنتين او ثلاث، ولا يوجد عندي مانع، وانا لست مسؤولا ولست سعيدا لعدم وجود بديل فوري وارى ان فترة عام كفيلة بايجاد بديل بمواصفات مهنية وووطنية وقادر على ادارة الهيئة بكفاءة وفاعلية وتحقيق اهدافها، وانا بصراحة لم اطلب تجديد الولاية او تمديدها، وسألت سؤالا اخر هل التمديد قانوني، فقلت لو ان قرار التمديد غير قانوني لما قبلت ولما استمريت في منصبي هذا، وفي الوقت نفسه لو لم يصدر قرار بالتمديد فإنني لن اسلم الهيئة الا لشخص يعين شرعيا واي تعيين غير شرعي لن ننفذه.

والسبب الرئيسي لقبولي هـذا التمديد هو ان الشرفاء والحريصين على الهيئة واستمرار عملها دعموا استمراري في منصبي لان هناك كانت مؤشرات لمحاولة السيطرة على الهيئة وافشال عملها.

*** حسب خبراتك ما هي المواصفات والمعايير المطلوبة في الشخص المفترض ان يتسلم عمل الهيئة؟.**

اهم شيء هو الثقة عبر الممارسة وتراكمها والمصداقية، والتاريخ النضالي والاستقامة المجربة وغير معرض لشبهات الفساد، وانا لا ارى ان الشعب الفلسطيني عقيم عن انجاب شخصيات وطنية ومهنية لهذا المنصب.

*** أشيع مؤخرًا من بعض الجهات بخصوص رفع قضية ضد الرئيس محمود عباس في هيئة مكافحة الفساد، ما مدى صدقية هذه المعلومات التي نشرت عبر مواقع الكترونية؟**

لا اعرف عن هذا الامر ولا يوجد لدينا شكوى او قضية في الهيئة عن هذا الامر، لكن احد المواقع نشر ان هناك مجموعة قدمت شكوى ضد الرئيس لدى الهيئة على ارض آل تميم في الخليل، ومن الواضح انهم يستخدمون العناوين المثيرة في هذا الامر بغرض تشويه المواقف، ونحن نقول منذ 7 سنوات ومنذ بدء عمل الهيئة والرئيس يقول ابدأوا بي، لكن هناك عدد من المواقع تدعي أن هناك شكوى ولكن نحن لم يصلنا اي شكوى بهذا الخصوص، وتبين ان محكمة العدل العليا تدرس قرار طعن بقرار تمليك ارض في الخليل وليست قضية فساد كما يدعون وانا اتحداهم اذا كانوا تقدموا بمثل هذه الشكوى لدى الهيئة.

مؤشرات انجاز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الاولى (2012-2014) في فلسطين

وفق ما اظهره تقرير تقييم الاستراتيجية الذي اجرته جهة استشارية مستقلة

ضمن نهج هيئة مكافحة الفساد الوطني التشاركي في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2012-2014، وعملا بمبدأ الشفافية والنزاهة، قامت الهيئة بتقييم الاستراتيجية للوقوف على المستوى الذي حققته الجهود الوطنية في تنفيذ الاستراتيجية، وقياس التقدم المحرز على مستوى محاور واهداف الاستراتيجية، والخروج بتوصيات واقتراحات للطواقم العاملة على تحضير الاستراتيجية الوطنية للأعوام القادمة 2015-2018.

عرضت الجهة الاستشارية نتائج تقيمها للاستراتيجية في ورشة عمل وطنية، شارك فيها عدد كبير من القائمين على المؤسسات الوطنية او مندوبون عنها. تبع ذلك نشر تقرير التقييم على صفحة الهيئة الالكترونية.

بينت النتائج عند تحليل المؤشرات (204 مؤشر) ان 143 مؤشر منجزة بالكامل و25 مؤشر منجزة جزئيا و36 مؤشر غير منجزة (اما لأسباب واعتبارات فنية او اجرائية او مالية او زمنية). أي ان نسبة المؤشرات المنجزة بالكامل تشكل٪70 وهذه نسبة جيدة، واذا اخذنا بعين الاعتبار المؤشرات المنجزة جزئيا والتي تشكل 12 ٪ نجد ان نسبة الإنجاز جيدة جدا.

واظهرت النتائج ايضا أن راي الشركاء بوثيقة الاستراتيجية (من حيث منهجية الاعداد والمحتوى والوضوح وتوزيع الأدوار) وتمويل تنفيذ الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها، ومدى اسهامها في بناء قدرات الشركاء، ومكافحة الفساد تراوح بشكل عام ما بين جيد وممتاز.

كما بينت نتائج التقييم نقاط القوة التي ساعدت على تنفيذ الاستراتيجية والتي اهمها وجود ارادة سياسية لمكافحة الفساد (وإنشاء هيئة مكافحة الفساد خير دليل على ذلك)، وكذلك وجود قانون فلسطيني لمكافحة الفساد ومحكمة مختصة للنظر في قضايا الفساد ونيابة عامة منتدبة للعمل لدى هيئة مكافحة الفساد، والشراكة الواسعة في التنفيذ مع الوزارات والمؤسسات الرسمية والأهلية.

قصص النجاح اثناء فترة تنفيذ الاستراتيجية الاولى كما اظهره التقييم: انضمام فلسطين الى الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد (في ايار 2014)، واسترداد مبالغ فاقت السبعون مليون دولار امريكي خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية، واستلام احد الفارين من وجه العدالة خارج الاراضي الفلسطينية، والعمل مع 24 وزارة/مؤسسة شريكة وتنفيذ مئات الانشطة والفعاليات (ورش عمل ودورات تدريبية ومؤتمرات ونقاشات مفتوحة وحلقات بحث ومسابقات طلابية وكتيبات ونشرات توعوية وبرامج اعلامية) ساهمت في رفع وعي اكثر من 15000 مشارك بشكل مباشر، اضافة الى مئات الالاف الذين تمكنوا من مشاهدة وقراءة والاستماع الى المواد التوعوية التي صدرت في وسائل الاعلام المختلفة. وكذلك توزيع 19946 اقرار ذمة مالية على المكلفين الاكثر عرضة للفساد وفق خطة مرحلية وضعتها هيئة مكافحة الفساد بهذا الخصوص.

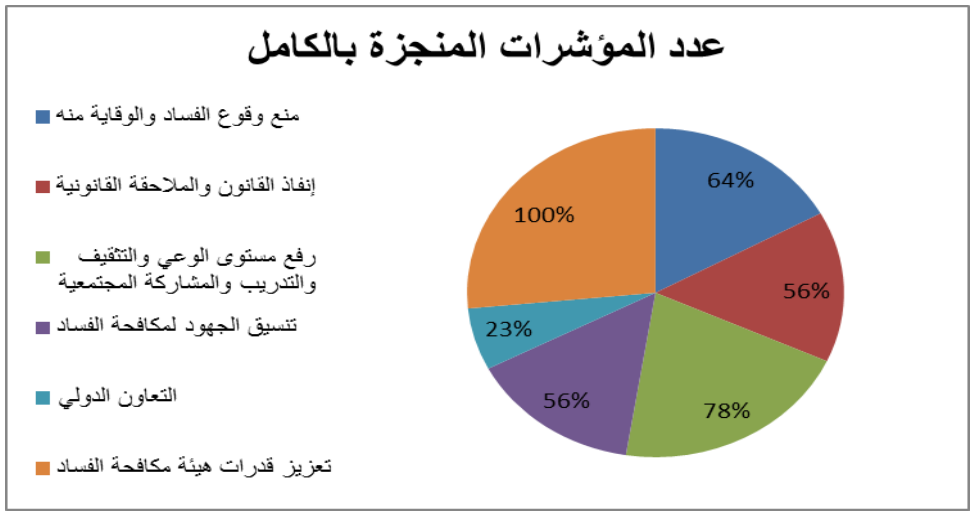

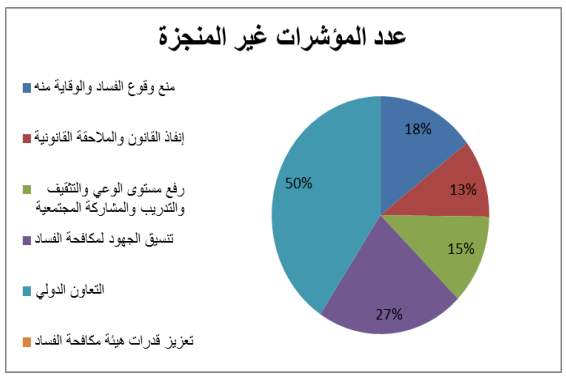

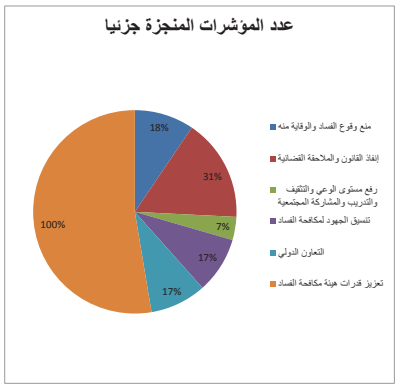

شبكة أمين الاعلامية شريك استراتيجي مع هيئة مكافحة الفساد: اتفاقيتا عمل منذ بدء عمل الهيئة

من مبدأ تضافر الجهود الوطنية الذي يعد مبدأً أساسيا استندت اليه رسالة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وذلك من خلال تنفيذ السياسات التي تشكل العمود الفقري في مكافحة الفساد حيث انطلقت الاستراتيجية من مبادئ اساسية اهمها: حقوق الانسان والثقافة الفلسطينية الرافضة للفساد ومسؤولية هيئة مكافحة الفساد في قيادة وتنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الفساد ،حيث تتوسع هيئة مكافحة الفساد بشراكاتها مع المؤسسات كل عام، لا سيما مع المؤسسات الاعلامية ،وتعد.شبكة أمين الاعلامية شريكاً استراتيجياً مع الهيئة منذ نشأتها، الامر الذي يسهم في تعزيز ثقافة المساءلة ومبادئ النزاهة والشفافية على الصعيد الاعلامي . ومن هذا المنطلق تعتبر شبكة أمين الاعلامية من الشركاء الاستراتيجيين للهيئة، اذ وقع الطرفان مذكرة تفاهم بالعام 2013، نُفذ من خلاله العديد من النشاطات والفعاليات ، فعُقد لقاء عبر الفيديو كونفرس لرئيس هيئة مكافحة الفساد استهدف 22 من نشطاء الاعلام الاجتماعي في قطاع غزة ،ونُفذت دورة تدريبية حول الرسوم ثلاثية الأبعاد ل 3d Max بمشاركة 16 شابا وشابة من الإعلاميين ونشطاء الإعلام الاجتماعي، ليقوم والمتدرب بإنتاج مقاطع كرتونية لشباب الإعلامي وكما نفذت وبنفس العام ورشة عمل حول «مكافحة الفساد والمشاركة المجتمعية « ، حضرها عدد من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية والشعبية في محافظة طوباس . ويجدر الاشارة انه عقد وعلى مدار يومين مؤتمراً للإعلام ودوره في مكافحة الفساد، في محافظة اريحا وشارك فيه 108 اعلامي وممثل عن مؤسسات وطنية ومجتمع مدني، وخرج بتوصيات من اهمها مطالبة الهيئة بالتدخل لإقرار قانون حق الوصول الى المعلومات. وضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2018، وُقعت مذكرة تفاهم أخرى بالعام 2015 والتي ستنفذ من خلالها العديد من النشاطات والفعاليات ستستهدف مبادرات شبابية في مكافحة الفساد لطلبة

الاعلام في الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة، لجان مساءلة مجتمعية في 6 مدن في الضفة الغربية، لقاءات عبر الفيديو كونفرنس بين الشباب في قطاع غزة مع رئيس هيئة مكافحة الفساد، اضافة الى تنظيم دورتين في كل من الضفة الغربية بحيث تستهدف 50 صحفي متمرس لتدريبهم حول الاعلام المتعلق بالقضاء، وتنظيم دورات تدريبية في الصحافة الاستقصائية، كما سيتم اعداد نشرات فصلية في كل جامعة بالاتفاق مع كليات الاعلام في الجامعات الفلسطينية.

وتنظيم مؤتمر سنوي للإعلام الذي سيعتبر نهجاً سنوياً، كما وتشمل هذه الاتفاقية اعداد ومضات اذاعية وتلفزيونية للتوعية بموضوع الفساد. يجدر الاشارة الى انه

بدأ الطرفان بتنفيذ المجموعة الاولى من ورش التوعية والتعريف بالفساد وأشكاله وطرق الإبلاغ عنه، في عدد من المناطق المهمشة، ولعدد من الفئات المهمشة في قطاع غزة، حيث يأتي هذا النشاط ضمن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتي تمتد على مدار ثلاث سنوات بين هيئة مكافحة الفساد وشبكة أمين الاعلامية، والتي ستستهدف ما يقارب 900 شخص لتوعيتهم حول مفهوم الفساد وأشكاله وآلية التبليغ عنه، ودور هيئة مكافحة الفساد في مكافحته. وشملت المجموعة الأولى تنفيذ أربع ورش في اطار التوعية في كل من بيت حانون ورفح والوسطى وغزة، واستهدفت أكثر من 100 شخص من المزارعين والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين، وركزت الورش على تعريف الفئات المستهدفة حول مفهوم الفساد وأشكاله وآلية التبليغ عنه، كما هدفت هذه الورش للتعريف بعمل هيئة مكافحة الفساد وجهودها في الكشف عن الفساد ومرتكبيه، إضافة إلى أبرز انجازاتها على صعيد ملاحقة الفاسدين داخليا وخارجيا واسترداد الأموال العامة المختلسة وغيرها من القضايا التي تم البت فيها، وجاري تنفيذ الانشطة وفق الخطة التنفيذية المشتركة.

تعاون وزارة النقل والمواصلات في تحصين العاملين فيها من الفساد

من منطلق زيادة الإجراءات والتدابير الوقائية والتي هي محوراً رئيسياً في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ومن منطلق معالجة جزء من الاختلالات الإدارية والمؤسسية التي تخلق بيئة مواتية لنمو الفرص التي تمكن الفساد من الانتشار والتوسع على المستويين الرأسي والأفقي، لذا توسع هيئة مكافحة الفساد في كل عام شراكاتها مع كافة المؤسسات وكان من هذه الشراكات اتفاقية جمعت الهيئة مع وزارة النقل والمواصلات والتي ترجمت شراكتهم عبر سلسلة من الأنشطة والفعاليات بالتعاون مع وزارة النقل والمواصلات انطلاقا من مبدأ تعزيز الشفافية والنزاهة في الأداء الحكومي وتنفيذا لمذكرة التعاون المشتركة ما بين وزارة النقل والمواصلات وهيئة مكافحة الفساد في توعية وارشاد طاقم الوزارة والجهات المعنية وجمهور المتعاملين والمراجعة الشاملة لمنظومة التشريعات الخاصة بقطاع النقل والمواصلات وعمل دليل إجراءات عمل الوزارة. في هذا الاطار نظمت هيئة مكافحة الفساد ووزارة النقل والمواصلات دورة تدريبية والعديد من ورش العمل في اطار التوعية في كل من رام الله ونابلس وبيت لحم، والتي كان آخرها ورشة عمل مركزية لباقي المديريات في الضفة الغربية، ومن المواضيع التي اشتملت عليها ورش العمل هذه توعية المشاركين بعمل هيئة مكافحة الفساد والاطار القانوني الناظم لعمل هيئة مكافحة الفساد ودور وزارة النقل والمواصلات في مكافحة الفساد. تخلل هذه الورش العديد من اوراق العمل، فالجانب القانوني كان له نصيباً في كل لقاء، حيث عرف المشاركون الاطار القانوني الناظم لعمل هيئة مكافحة الفساد، وتفسيرات القانون، لا سيما فيما يتعلق بجرائم الفساد والاشخاص الخاضعين لأحكام القانون بالإضافة الى الاختصاصات والصلاحيات والاجراءات المتبعة لدى الهيئة فيما يتعلق بالشكاوى والبلاغات المقدمة، كما تناولت الابلاغ والشبهات بجريمة الفساد والحماية القانونية والوظيفية والشهود والمبلغون والعقوبات التي نص عليها قانون مكافحة الفساد وصولاً لإنفاذ القانون، اما فيما يخص دور الهيئة بالجانب الوقائي فقد تطرقت لأهمية استمرار عقد ورش العمل الهادفة لتوعية مقدمي ومتلقي الخدمات لبناء مجتمع رافض للفساد. وأيضاً شملت كل اللقاءات على عرضاً للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2015 2018-، والتي ترتكز على اربعة محاور وهي منع وقوع الفساد والوقاية منه، وانفاذ القانون، والملاحقة القضائية ورفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية، ولما له اهمية من ايجاد شراكة حقيقية مع وزارة النقل والمواصلات لما لها خصوصية لتواصلها مع جمهور كبير، كما وعرض أهم ما تضمنتها هذه الخطة من اجل تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة والحد من ظاهرة الفساد.

من جهة وزارة النقل والمواصلات فقد سلطت الضوء على البيئة التنظيمية للعمل بقطاع النقل والمواصلات وعن نشأة الوزارة واهدافها ووسائل النقل بفلسطين والتي تعكف على المخططات الاستراتيجية والمخطط الشمولي للنقل والمواصلات وتطوير قطاع النقل العام، من اجل تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة والحد من الثغرات التي تتيح مجال لحدوث الفساد. واجمعت معظم التوصيات للمشاركين بهذه الورش ،على ضرورة اعادة وتقييم الاجراءات والتشريعات القانونية المعمول بها لدى وزارة النقل والمواصلات والعمل بالشراكة مع هيئة مكافحة الفساد لتعديل واستصدار تشريعات قانونية لازمة لأعمال الوزارة من اجل تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة والحد من الثغرات التي تتيح المجال لحدوث الفساد سيما وان وزارة النقل والمواصلات من الوزارات الخدماتية التي يترتب على تقديم خدماتها اثار مالية يجب تنظيمها بما يحقق مبادئ العدالة والمساواة بين جمهور المتعاملين. ومن التوصيات الأخرى، ضرورة دراسة ومراجعة كافة الاشكاليات التنظيمية الخاصة بعمل وزارة النقل والمواصلات واهمية مراجعة القوانين وآليات عمل الوزارة في تعزيز النزاهة والشفافية إصدار قانون جديد يربط بين المهام والصلاحيات للإجراءات في وزارة النقل والمواصلات.

هيئة مكافحة الفساد عنوانك الاول لملاحقة الفاسدين

مذكرات تفاهم مع وزارة الاوقاف وجامعة القدس والكلية العصرية الجامعية

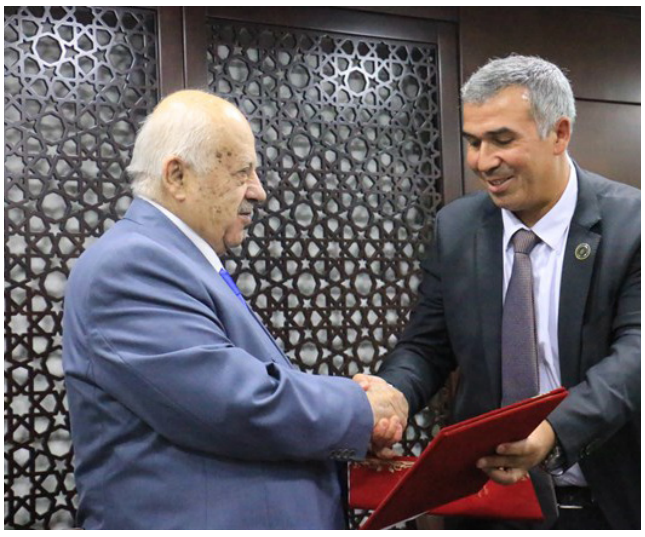

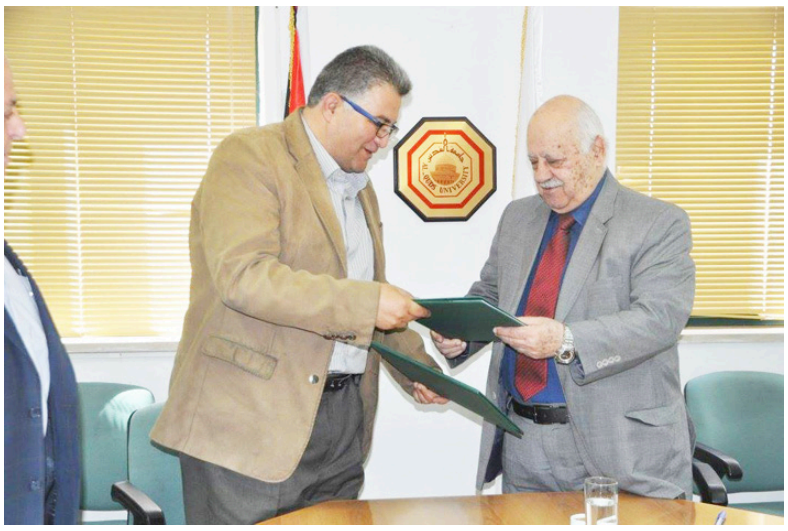

وقعت هيئة مكافحة الفساد ثلاث مذكرات تفاهم مع كل من وزارة الاوقاف وجامعة القدس والكلية العصرية الجامعية في اطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2018. يأتي توقيع مثل هذه الاتفاقيات في اطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والذي يتطلب تنسيق وتضافر الجهود بين كافة الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد، فإذا كانت هيئة مكافحة الفساد مخولة قانونيًا بإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، فإن تنفيذ مكوناتها وبرامجها تعدُ مسؤولية مشتركة ما بين الهيئة وبقية عناصر منظومة النزاهة الوطنية الشريكة مع الهيئة في جهود مكافحة الفساد، وهذا التنفيذ يتطلب درجة عالية من التنسيق بين المهام والأدوار المطلوبة من كل طرف شريك. جاءت المذكرة الاولى على وضع خطة مشتركة لتنفيذ الأنشطة التي تصب في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2018، مشاركة الكلية العصرية الجامعية في مسابقات قانونية تنظمها الهيئة وشركاؤها، تنظيم دورات تدريبية تستهدف طلبة كليات الاعلام والقانون، اشراك طلبة قسم الاعلام في مبادرات اعلامية حول مكافحة الفساد، بالإضافة الى عدد من الأمور الأخرى ذات الصلة. اما المذكرة الثانية فقد نصت على التعاون في الخطط المشتركة لتنفيذ الانشطة التي تصب في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالإضافة الى التعاون المشترك لتطوير مساقات تدريسية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، بالإضافة الى العمل على تنظيم مسابقات وبرامج اعلامية قانونية مشتركة تستهدف الجمهور الفلسطيني . اما المذكرة الموقعة مع وزارة الاوقاف تحتوي على نشاطات لتعزيز دور الائمة في الدعوة لنبذ الفساد والفاسدين. وفيها دراسة للبيئة الناظمة لقطاعي الحج والعمرة والاملاك الوقفية، وتنظيم مسابقات طلابية لطلبة المدارس الشرعية وكليات الدعوة في الضفة الغربية بعد تدريب المعلمين والمعلمات اللذين سيشرفون على الطلبة، وتنظيم ورشات عمل تستهدف طلبة كليات الدعوة، وعقد ورشات عمل لموظفي الوزارة وعلماء الدين المسلمين والمسيحيين والسامرين، اضافة الى العديد من الانشطة الاعلامية ذات العلاقة بدور الدين في مكافحة الفساد وسيتم تنظيم مسابقة لطلبة كليات الدعوة في مواضيع ذات علاقة بدور الدين في مكافحة الفساد. تجدر الاشارة الى انه تنفيذا للاستراتيجية السابقة، وفي العام 2014 لوحده، شاركت 24 جهة رسمية ومجتمعية في تنفيذ ما يزيد عن 585 فعالية ونشاط ساهمت في رفع وعي اكثر من 14,300 مشارك ومشاركة بشكل مباشر في هذه الفعاليات، إضافة الى مئات الآلاف الذين شاركوا بشكل غير مباشر وتمكنوا من مشاهدة وقراءة والاستماع الى المواد التوعوية والاعلامية التي صدرت في وسائل الاعلام المختلفة. اتخذت هذه الفعاليات والأنشطة اشكالاً مختلفة مثل ورش العمل، والدورات التدريبية والمؤتمرات والنقاشات المفتوحة وحلقات البحث والمسابقات الطلابية والكتيبات والنشرات التوعوية والبرامج الإعلامية التي استهدفت القطاعات المختلفة والجمهور بشكل عام. أما شركاء الهيئة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2015-2018 فقد تم حتى نهاية العام 2016 مشاركة 31 جهة رسمية وأهلية وإعلامية، حيث سيشمل تنفيذ نشاطات وفعاليات تتعلق بتعزيز روح المشاركة المجتمعية وبناء جسم يكافح الفساد في داخل مؤسساته وتوسيع القاعدة الشعبية والمؤسساتية المساندة والداعمة والمؤثرة في جهود مكافحة الفساد، من خلال تكريس وتعميق الوعي لدى المجتمع بقضايا الفساد وآلية المشاركة في رفضه ومكافحته، ورفع درجة الوعي في الخطر الذي يشكله الفساد على المجتمع، وذلك باستخدام وسائل مختلفة كالمواد التوعوية والإعلامية واللقاءات الاكاديمية الطلابية مع الجامعات والمبادرات الشبابية وقطاع المرأة ورجال الدين ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

أساليب وطرق ادماج الأسس الدولية لمكافحة الفساد في الإدارة العامة

ورشة عمل في رام الله بمشاركة خبراء عرب

نظمت هيئة مكافحة الفساد ورشة عمل بالتعاون مع ديوان الموظفين العام والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، اليوم الاثنين الموافق 2016/5/9 ولمدة ثلاثة أيام ورشة عمل تحت عنوان «أساليب وطرق ادماج الأسس الدولية لمكافحة الفساد في الإدارة العامة»، بمشاركة 25 كادرا من كوادر الدولة وحضور 5 خبراء عرب في مجال مكافحة الفساد، كما حضر هذا اللقاء عدد من المسؤولين والاداريين وممثلين عن الاجهزة الأمنية.

افتتح هذه الورشة رئيس ديوان الموظفين العام موسى أبو زيد، «إن النجاح الذي حققه الديوان يبين مدى قدرة مؤسسات الدولة على الابداع والتميز ويعكس مستوى ما وصلت اليه فلسطين التي تشكل اليوم أحد مصادر نقل المعرفة». ومن جانبه رحب الاستاذ رفيق النتشة رئيس هيئة مكافحة الفساد بالأشقاء العرب، وقال نعمل على بناء دولة نموذجية خالية من الفساد وتقوم على القانون، مضيفا «اننا وابناء شعبنا نقف في خندق واحد لمحاربة الفساد، أمام مصدر الفساد الأول في المجتمع الفلسطيني المتمثل بالاحتلال وعملائه والسارقين لمال الشعب الفلسطيني». وفي السياق ذاته قال مستشار الرئيس للشؤون القانونية حسن العوري، إن الورشة ترتقي لمستوى مؤتمر في مكافحة الفساد في اطار الادارة العامة. وأضاف ان الفساد هو الجهل، وان الحرص على المصلحة العامة كان الدافع لمحاربة الفساد، مشيرا الى انه أثمر وضع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد انضم لها عدد من الدول وتبع هذا جهدا عربيا تكلل ايضا باتفاقية عربية لوضع حد للفساد. وخلال ورشة العمل تم التطرق لمواضيع مختلفة من متطلبات مكافحة الفساد في التعيينات والترقيات وتقلد المناصب في الوظيفة العامة. واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي وضعت مجموعة من القوانين الوطنية لمكافحة الفساد مروراً بإنشاء مجموعة من المؤسسات الوطنية ذات الصلة بمكافحة الفساد. أما تجربة دولة فلسطين في التعيينات والترقية والترشح للمناصب الإشرافية فقد قدمت ورقة من قبل ديوان الموظفين العام عرضها الاستاذ رامي عودة ، موضحاً العلاقة ما بين الاتفاقية الدولية في التعيينات ونصوص قانون الخدمة المدنية واللائحة التنفيذية الصادرة فيما يخص التعينات والترقيات والتي تتميز بالشفافية والنزاهة . أما الجلسة الثانية فقد تمحورت حول الفساد في التدوير والاحالة على التقاعد، التدريب، الابتعاث ومهام العمل، حيث تم تقديم تجربة فلسطين في هذا المجال، كما وتم التطرق لتجربة مصر والعراق في مكافحة الفساد.

وفي اليوم الثالث والاخير فقد تم اختتام ورشة العمل، والخروج بالتوصيات التالية:

1. يعتبر الفساد وسوء استخدام المنصب العام سلوكا ذاتيا ينطوي على تخطيط وتفكير مسبق وسوء نية مبيتة يمارسها بعض الموظفين من ضعاف النفوس بهدف تحقيق مصالح ومكاسب شخصية، وبهذا هي تختلف عن قيم النزاهة والشفافية والتي تعد قيم اخلاقية نابعة من الثقافة والتربية .

2. المشاركة المجتمعية اساس مهم في توحيد الجهد الحكومي لمكافحة الفساد ويتطلب ذلك فتح قنوات اتصال وتواصل مع الموظفين والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني.

3. ضرورة التركيز على النشاطات الوقائية وبناء الانسان وتحصينه من الوقوع في الفساد وضرورة التركيز على برامج التوعية وتحفيز الوازع الديني والاخلاقي والقيم المجتمعية .

4. ضرورة العمل على تحويل مدونات السلوك الوظيفي الى مدونات ذات احكام ملزمة كالقوانين والانظمة وتضمينها احكام توضح المخالفات والاجراءات التأديبية التي يمكن اتخاذها في حال الاخلال بأحكامها .
5. التعامل مع مفاهيم الشفافية والنزاهة بشكل مترابط وتضمين هذه المبادئ بشكل اكثر وضوح في نصوص مدونات السلوك والاحكام الناظمة لتعارض المصالح واجراءات الانفاق العام والابلاغ عن حالات الفساد.
6. النظر الى موضوع تعارض المصالح باعتبارها سلوك بشري وليست جريمة بالضرورة ورفد الجزء التشريعي القائم على مكافحتها بضوابط تساعد على مكافحتها ومعالجتها وحسن ادارتها.
7. الاسراع نحو تطبيق اجراءات الحكومة المستجيبة (المفتوحة) من اتاحة وبناء وتبادل البيانات والمعلومات بين الجهات الحكومية بعضها مع بعض ومع المواطنين متلقي الخدمات .
8. نشر اجراءات الحوكمة الالكترونية التي تعزز الافصاح من خلال تطبيقات الحكومة الالكترونية كالربط بين اقرارات الافصاح عن الذمة المالية والحركة البنكية (المعاملات البنكية) للموظف العام .
9. الاسراع في اقرار واصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات .
10. تضمين نص في قانون مكافحة الفساد يلزم كافة رؤساء الدوائر الحكومية بالالتزام بقرار هيئة مكافحة الفساد المتعلق بإلغاء كافة الاجراءات المتخذة بحق الموظف العام الذي يبلغ عن شبهات الفساد وفرض عقوبات على الجهات التي لا تلتزم بهذا النص، مع التأكيد على ضرورة عدم اعتبار ابلاغ الموظف عن شبهات الفساد من قبيل افشاء المعلومات وبالتالي عدم ايقاع عقوبات تأديبية على الموظف في هذه الحالة .
11. تضمين احكام قانون مكافحة الفساد نصا يفيد بان الابلاغ عن حالات الفساد متاح وبشكل مباشر دون حاجة لالتزام المبلغ بالتسلسل الاداري لان من شان ذلك عرقلة سهولة التبليغ .
12. وضع احكام تشجيعية للموظف الذي يقوم بالتبليغ عن حالات الفساد او تضارب المصالح .

https://www.youtube.com/watch?v=_On-6tp4wNA&feature=share

التبليغ عن أي شبهة فساد لدى هيئة مكافحة الفساد فقط

تعد هيئة مكافحة الفساد الجهة المخولة قانوناً بتلقي شكاوى وبلاغات حول شبهات الفساد ، وذلك بالطرق الآتية :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة فلسطين
هيئة مكافحة الفساد
القدس – رام الله

State of Palestine
Anti-Corruption Commission (PACC)
Jerusalem - Ramallah

نموذج شكوى

التاريخ:
معالي الأخ رفيق النتشة المحترم
رئيس هيئة مكافحة الفساد
تحية طيبة وبعد،
المشتكي : ..... هوية رقم : .....
المشتكى عليه : .....
موضوع الشكوى : .....

ملخص الشكوى

.....
.....
.....

هذا مع الإحترام

المرفقات :
1. ..... إسم المشتكي : .....
2. ..... توقيع المشتكي: .....

وسيلة الإتصال مع المشتكي:
جوال : .....
هاتف: .....
فاكس:.....

الحماية القانونية للمبلغين والشهود والخبراء

تكفل هيئة مكافحة الفساد للشهود والخبراء والمبلغين الحماية القانونية والوظيفية والشخصية شريطة توافر حسن النية لديهم؛ حيث نصت المادة 2/18 من قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لسنة 2005 على مايلي: تكفل الهيئة للشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد حسني النية توفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية وتحدد اجراءات حمايتهم والتدابير الخاصة بذلك بموجب نظام تعده الهيئة ويصدر عن مجلس الوزراء.

الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة « الرشوة، الاختلاس، استثمار الوظيفة، اساءة استعمال السلطة» تعتبر شكل من اشكال الفساد ويجب التبليغ عنة

الفساد الذي يعاقب عليه قانون مكافحة الفساد

الفساد: هو إساءة استخدام السلطة لأهداف غير مشروعة وله عدة صور.

من أشكال الفساد حسب قانون مكافحة الفساد المعدل رقم 1 لسنه 2015:

1 - الجرائم المخلة بالثقة العامة

* التزوير * التزييف

2 - الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة

* الرشوة * الاختلاس * استثمار الوظيفة * اساءة استعمال السلطة

3 - الجرائم الناتجة عن غسل الأموال بقصد إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم الأصلية وذلك تمويهاً لمصادرها الحقيقية لتبدو في ظاهرها متأتية من مصادر مشروعة.(والمقصود بالجريمة الأصلية : هي الفعل غير القانوني الذي يقوم به الجاني والذي من خلاله تتحصل الأموال قبل أن يتم تبريرها بفعل قانوني.

4 - كل فعل يؤدي إلى المساس بالأموال العامة.

5 - قبول الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقا وتحق باطلا لصالح شخص أو جهة غير مستحقة أو تفضيلها على غيرها لاعتبارات غير مهنية كالانتماء الحزبي أو العائلي أو الديني أو الجهوي للحصول على منفعة مادية أو معنوية.

6 - الكسب غير المشروع وهو الذي يؤدي إلى إثراء الموظف العمومي إثراءً غير مشروع ، ومن صوره قيام الموظف أو من في حكمه باستغلال أعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه لحصوله على مال بطريق غير مشروع نتيجة لهذا الاستغلال بعيداً عن الأمانة أو النزاهة ، كذلك أي زيادة مالية غير مبررة للموظف يعجز عن إثبات مصدرها.

من هم الخاضعون لأحكام قانون مكافحة الفساد المعدل رقم 1 لسنه 2015 ؟

1 - رئيس السلطة الوطنية ومستشاروه ورؤساء المؤسسات التابعة للرئاسة.

2 - رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ومن في حكمهم. -3 رئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

4 - أعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة وموظفوها.

5 - رؤساء هيئات وأجهزة السلطة الوطنية.

6 - المحافظون ورؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية والعاملون فيها.

7 - الموظفون.

8 - رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة والعاملون فيها التي تكون السلطة الوطنية أو أي من مؤسساتها مساهماً فيها.(أي أن تكون السلطة الوطنية الفلسطينية أو أي من مؤسساتها مساهمة في رأس مال الشركة).

9 - مأمورو التحصيل ومندوبوهم والأمناء على الودائع والمصارف.

10 - المحكمون والخبراء والحراس القضائيين ووكلاء الدائنين والمصفين.

11 - رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وبالاستقلال المالي والإداري.

12 - الأحزاب والنقابات ومن في حكمهم والعاملين في أي منها حتى لو لم تكن تتلقى دعماً من الموازنة العامة.

13 - الأشخاص المكلفين بخدمة عامة بالنسبة للعمل الذي يتم تكليفهم به.

14 - أي شخص غير فلسطيني يشغل منصباً في أي من مؤسسات السلطة الوطنية، التشريعية، لتنفيذية والقضائية وأي شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح أي جهاز عمومي أو منشأة عموميه أو منظمة أهلية تابعة لبلد أجنبي أو مؤسسة دولية عمومية.

15 - أي شخص آخر أو جهة أخرى يقرر مجلس الوزراء إخضاعهم لأحكام القانون.

استراتيجية شبابية لمكافحة الفساد بعقول فلسطينية شابة

إن الانعكاسات السلبية للفساد على التنمية وعلى بناء المجتمعات ليست خافية؛ فلا تقتصر انعكاسات الفساد السلبية على سوء إعادة توزيع العائد الوطني أو على هيمنة فئات بعينها على مراكز القوة ومقدرات الأمة، بل تتعداها لتشمل انهيار منظومة القيم والمبادئ السائدة ومأسسة التعدي على القانون وتجاوزه، والأهم من ذلك زعزعة الانتماء الوطني وفقدان الأمل في المستقبل، وما يحمل معه هذا الاتجاه السلبي من معانٍ مدمرة لبناء المجتمع وللعملية التنموية. وهنا تأتي أهمية انخراط المجموعات المجتمعية، بما فيها الشبابية في محاربة الفساد كونها تشكل العمود الفقري للمجتمع، وكونها تعبر عن مصلحة الجماهير وتطلعاتها. وحتى تتمكن هذه المجموعات من تأدية الرسالة المناطة بها في خدمة وتنمية المجتمع، عليها ان تتبني توجهات صريحة وواضحة لمكافحة الفساد، وأن تعمل بشكل منظم على تجميع جهودها وتوجيهها كقوة موحدة في وجه الفساد.

الرؤية

شباب فلسطيني فاعل لمجتمع يعيش بلا فساد.

الرسالة

شبكة تطوعية مستقلة من الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً، تسعى لتفعيل وإدماج الشباب في مكافحة الفساد.

الاهداف العامة للشباب في مكافحة الفساد:

الهدف الاول: تطوير منظومة قانونية مستجيبة للجهود الرامية لمكافحة الفساد.

الهدف الثاني: تطوير المهارات المعرفية والوعي المجتمعي (الشبابي) المناهض للفساد.

الهدف الثالث: تعزيز القيم المجتمعية النابذة للفساد.

الهدف الرابع: خلق منظومة رقابية شبابية وصولا لتعددية حزبية في الحكم.

هيئة مكافحة الفساد أنشئت لحمايتك، وضمان وصول حقوقك إليك،
تعاون معها في الابلاغ عن المقصرين والمهملين، ممن أوكل إليهم أمر خدمتك

ابيات في مكافحة الفساد

للشاعر: محمد قديح/ قلقيلية – فلسطين

رؤى الإفســـاد تكـــبر في بـــلادي ... فـــزادت حـــرقتي وبكـــى فـــؤادي
أرى خـــير الـــبلاد يضـــيع منهـــا ... ويوشـــك أن يصـــير إلى نفـــادِ
وقـــد رمنـــا الخـــلاص فمـــا عرفنـــا ... طريـــق الخـــير مـــن هـــذا الجـــرادِ
وأحـــلام الشـــباب تظـــل ترمـــى تزيـــد ... بـــلا خـــوف إلى ســـوق الكســـادِ
المشـــــكلات بكـــــل بيـــــتٍ ... وغطـــى عيشـــنا ســـتر الســـوادِ
ينـــادي الحـــق في الآلام روحـــي ... فمـــا راحـــت ولكـــن بازديـــادِ
ونبـــذر أرضـــنا مـــن كـــل زرعٍ ... ويـــأتي الوغـــد في وقـــت الحصـــاد
يلملـــم خيرنـــا ويبـــث فينـــا ... شـــروراً ثم يخطـــب بالســـدادِ
تعبنـــا يـــا رجـــال الحـــق هبـــوا ... لأن الفاســـدين هـــم الأعـــادي
تعبنـــا يـــا رجـــال الحـــق قومـــوا ... تعبنـــا مـــن مواصـــلة الرقـــادِ
تعبنـــا يـــا رجـــال الحـــق هبـــوا ... ســـأمنا مـــن بطـــولات الحيـــادِ
تعبنـــا يـــا رجـــال الحـــق لبـــوا ... نـــداء الحـــزن مـــن هـــذا المنـــادي
تعبنا يارجـال الحـق سيروا قصـدناكم ... لكـــي ننســـى تفاصـــيل الحـــدادِ
مـــــــدحناكم بشـــــــعرٍ ... وباركنـــا لكـــم طهـــر الأيـــادي
فألفينـــا بهيئـــتكم رجـــالاً ... أشاوسِ في مكـافحة الفسـادِ

دور مدققي الحسابات في الكشف عن جرائم الفساد

بقلم عصام عبد الحليم*

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003 الفساد لم تعرف

الفساد تعريفاً فلسفياً أو وصفياً، بل تم تعريفه من خلال الإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم القيام بتجريم تلك الممارسات وهي الرشوة والاختلاس واساءة استغلال الوظيفة وتبييض الأموال والثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى. وبالرجوع الى قانون مكافحة الفساد (المعدل) رقم 1 لسنة 2005 فإن المشرع الفلسطيني لم يعرف الفساد تعريفاً صريحاً وإنما نص في المادة (1) من القانون على صور وأشكال الافعال التي تعد فساداً. وتعتبر ظاهرة الفساد المالي والاداري ظاهرة عالمية ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، ولم يعد الفساد مسألة محلية وإنما ظاهرة تتخطّى الحدود القومية وتؤثر على جميع المجتمعات والاقتصاديات، جاعلة التعاون الدولي لمنعها والسيطرة عليها أمراً لازماً.

فالفساد المالي: يتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة قوانين وتعليمات السلطات الرقابية المعنية بالرقابة على القطاع المالي في الدولة والمختصة بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني، ومن مظاهر الفساد المالي التي يترتب عليه منافع مادية مثل الرشاوى والاختلاس.

أما الفساد الإداري: فهو الذي يتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وتغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات في الانظمة والقوانين والتشريعات. وتتمثل مظاهر الفساد الإداري التي يترتب عليها منافع غير مادية مثل التهاون في اداء الواجبات الوظيفية والواسطة والمحسوبية. ووفقاً للمادة (18) من قانون مكافحة الفساد التي اوجبت على كل من يملك معلومة جدية حول وجود جريمة فساد الإبلاغ عنها من خلال تقديم تلك المعلومات للهيئة أو تقديم شكوى بشأنها ضد أي من الخاضعين لأحكام هذا القانون، وتشجيعاً لذلك تكفل الهيئة للشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد حسني النية توفير حماية قانونية ووظيفية وشخصية جراء التبليغ عن جرائم الفساد.

من صور الفساد استغلال السلطة الوظيفية وممتلكات الدولة في غير ما خصصت له

وعند الحديث حول الدور المرجو من مدققي الحسابات في الكشف عن جرائم الفساد، هنا يقع على عاتق مدقق الحسابات الخارجي العديد من المهام والمسؤوليات للقيام بالمهام الموكلة له بمهنية ومصداقية لأن تعزيز المهنية في أعمال التدقيق لها أثر ايجابي مباشر على مصداقية القوائم المالية للمؤسسات الخاضعة لأعمال التدقيق والحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري في تلك المؤسسات.

من المهام المرجوة من مدققي الحسابات الخارجيين هي:

1 - ابداء الرأي المهني في التقارير المالية للمؤسسات والجمعيات والاتحادات التي يتم اخضاعها لأعمال التدقيق بما يتوافق مع المعايير المهنية والدولية ذات العلاقة.

2 - مساعدة الجهات الخاضعة لعمليات الفحص والتدقيق للالتزام بالمعايير المهنية والدولية وتطبيق معايير النزاهة والشفافية والحكم والرشيد والابتعاد عن عمليات الاحتيال والغش والتهرب الضريبي.

3 - العمل مع الجهات الخاضعة لعمليات الفحص والتدقيق على تطوير وتحصين أنظمة الرقابة والضبط الداخلي وذلك لتحصين بيئتها الداخلية وذلك للحد من أعمال الاختلاس.

4 - المساعدة على الحد من تضارب المصالح في أعمال الجهات الخاضعة لعمليات الفحص والتدقيق والعمل على تعزيز مبادئ الحكم الرشيد والافصاح والشفافية في أعمال تلك الجهات بما يتوافق والممارسات الدولية الفضلى.

5 - العمل والتنسيق مع الجهات الرقابية في الدولة والمعنية بالرقابة على القطاع المالي لتوفير بيئة اقتصادية واجتماعية وقانونية تتصف بكل مقومات الكفاءة والصدق والعدالة.

6 - الالتزام بالمعايير التدقيقية والمهنية الصادرة عن الجهات الرقابية المعنية بالرقابة على القطاع المالي في الدولة خلال عملية الفحص التدقيق.

7 - التأكد من أن الجهات الخاضعة لعمليات الفحص والتدقيق تقوم بتطبيق الأنظمة والقوانين والتعليمات والاجراءات بصورة جيدة بما يضمن حسن سير أعمالها.

8 - الالتزام بآداب وقواعد السلوك المهني من قبل المدققين لأن عدم التمسك والالتزام بتلك الآداب والقواعد يؤدي إلى نشوء علاقات غير جيدة بين مدققي الحسابات والجهات الخاضعة لعمليات الفحص من جهة والسلطات الرقابية المعنية بالرقابة على القطاع المالي في الدولة من جهة أخرى وبالتالي فقدان الثقة بين تلك الأطراف.

9 - مساعدة الجهات الرقابية المعنية بالرقابة على القطاع المالي في الدولة لزيادة اعتمادها وثقتها على مخرجات النظام المالي والمحاسبي للجهات الخاضعة لعمليات الفحص والتدقيق وبالشكل الذي يجعل القوائم المالية لها وبما تحتويه من معلومات تفي بمتطلبات تلك السلطات؟

10 - تعزيز ثقة مستخدمي التقارير المالية من خلال وضع الضوابط والاجراءات المتعلقة باكتشاف عمليات الاحتيال والتضليل في التقارير والقوائم المالية.

11 - تلبيه متطلبات الأطراف المستخدمة للقوائم المالية مثل الجهات الرقابية المختلفة والمستثمرين والمساهمين، المقرضين ومجلس الادارة والادارة التنفيذية والمطلعين والمتابعين ومحاولة توفير ما تحتاجه تلك الأطراف وبما يضمن تحقيق الأهداف المتوقعة من عملية التدقيق.

isamhaleem@pacc.pna.ps*

دراسة جديدة حول «النزاهة والشفافية في إدارة وتنفيذ المنح الخارجية في فلسطين»

مسألة المنح الخارجية والتي تعد إحدى ملامح خصوصية الحالة الفلسطينية وأنها تمثل حالة غير نمطية بالنسبة لدول الجوار ، ومن ذلك أنها تصل إلى مختلف مكونات الشعب الفلسطيني – الحكومية والأهلية والخاصة – ، وحيث أن القطاع العام – في فلسطين وغيرها – يكون عادة عرضة للفساد أكثر من غيره من القطاعات ، فإنه يغدو وفق ذلك واضحاً أهمية وجود بنية مؤسساتية سليمة يقوم عليها نظام عمل القطاع العام بوجه عام ، سواء تعلق الأمر ، بالجانب التنظيمي التشريعي ، أم تعلق بالجانب الإداري المؤسساتي ، وينصرف ذات الأمر بوجه خاص على منظومة تلقي وإدارة ومراقبة المنح التي تصل إلى الحكومة ، بل أن الاهتمام بها يجب أن يكون اكثر من الاهتمام بباقي قطاعات النشاط الحكومي، ذلك أنه قد يسهل على البعض الاعتداء عليها وإهدارها بسبب طبيعة مصدرها وظنه أنها ليست مملوكة لأحد بعينه، وهذا الأمر بالتحديد هو الذي كان سبباً في إنشاء دوائر متخصصة تقوم على ادارة وتنظيم ومتابعة المنح الخارجية التي تصل

إلى القطاع الحكومي في فلسطين ، ومن ذلك، الإدارات والدوائر المختصة في وزارتي التخطيط والمالية وديوان الرقابة المالية والإدارية، وحيث أن هذه الإدارات والدوائر تخضع في نشاطها إلى القواعد القانونية العامة ذات الصلة والى أنظمة مختصة تهدف إلى ضمان سلامة عمل هذه الدوائر ونزاهتها ، فإن هذا الهدف بالذات هو المستهدف بالبحث بموجب دراستنا هذه. وانطلاقا من تحليل مخرجات ونتائج وحيثيات الدراسة، فإن فريق البحث يرى أن هناك مسوغاً مقبولاً ومعقولاً للقول بأن التشريعات الفلسطينية ذات الصلة – بشكل مباشر أو غير مباشر – بحاجة إلى مراجعة وتعديل من أكثر من زاوية ، وكذلك الحال بالنسبة للأنظمة التي تعمل على أساسها وتحتكم إليها الإدارات والدوائر أعلاه فإنها أيضاً بحاجة إلى ترميم وتحصين وتعديل وتطوير في أكثر من جانب بما يكفل بالنتيجة ضمان سلامة وفاعلية منظومة النزاهة والشفافية في حدها المعقول المفترض وبالتفصيل فإنه وعلى ضوء الدراسة المسحية وتحليل نقاط القوة والضعف التي أجراه فريق البحث، فقد تبين له أن هناك قوة في نظام الرقابة الداخلي المتبع في الوزارات والدوائر المعنية بالدراسة، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن هناك ضعفاً عاماً في آليات الإفصاح حول المنح والمساعدات الخارجية بالإضافة إلى ضعف في آليات التقييم للمنح والمساعدات الخارجية، وفي النهاية أوصى الباحثون بأهمية توجيه المنح والمساعدات الخارجية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية التي تعمل على تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة . الدراسة متوفرة على رابط هيئة مكافحة الفساد

www.pacc.pna.ps

الملخص التنفيذي للتقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد 2016

اولاً: خلال عام 2016 نفذت الهيئة وشركاؤها 373 فعالية توزعت على مؤتمرات ودورات تدريبية وورش عمل واحتفالات ولقاءات وتدريب ومخيمات صيفية ومسابقات طلابية وتدريب موظفي القطاع العام على مدونة السلوك استهدفت جميعها 18845 موظف وناشط واعضاء مؤسسات رسمية وجمعيات اهلية ومجتمع مدني وطلبة جامعات وكليات. كما وحتوت هذه النشاطات على توقيع ما يزين عن 32 خطة عمل مشترك مع اطراف تنفيذ الاستراتيجية.

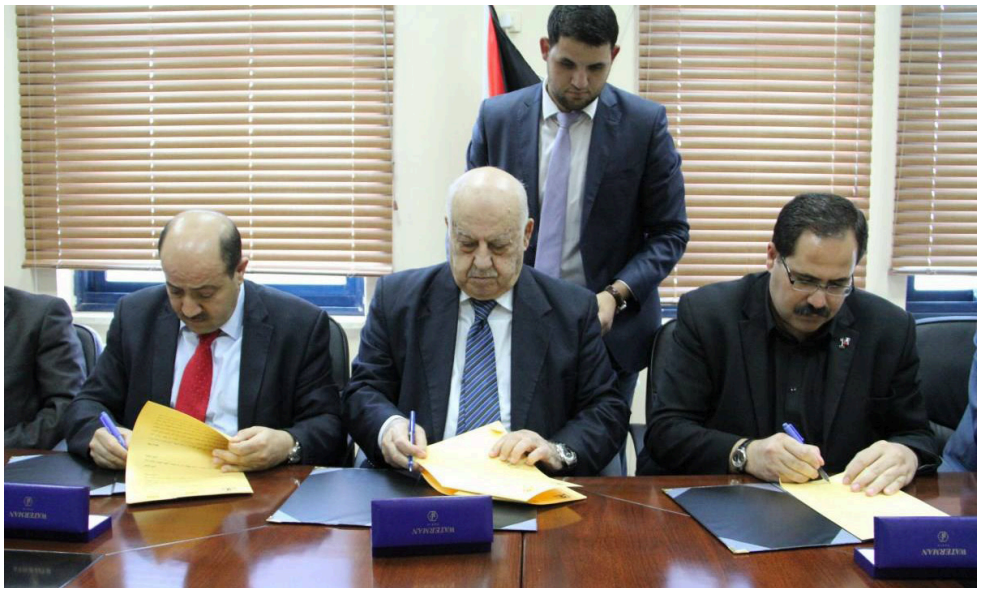

ثانياً: الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال العام 2016:

تلقت الهيئة خلال العام 2016 ما مجموعه (452) شكوى وبلاغ ، مقارنة مع (512) شكوى وبلاغ خلال العام 2015.

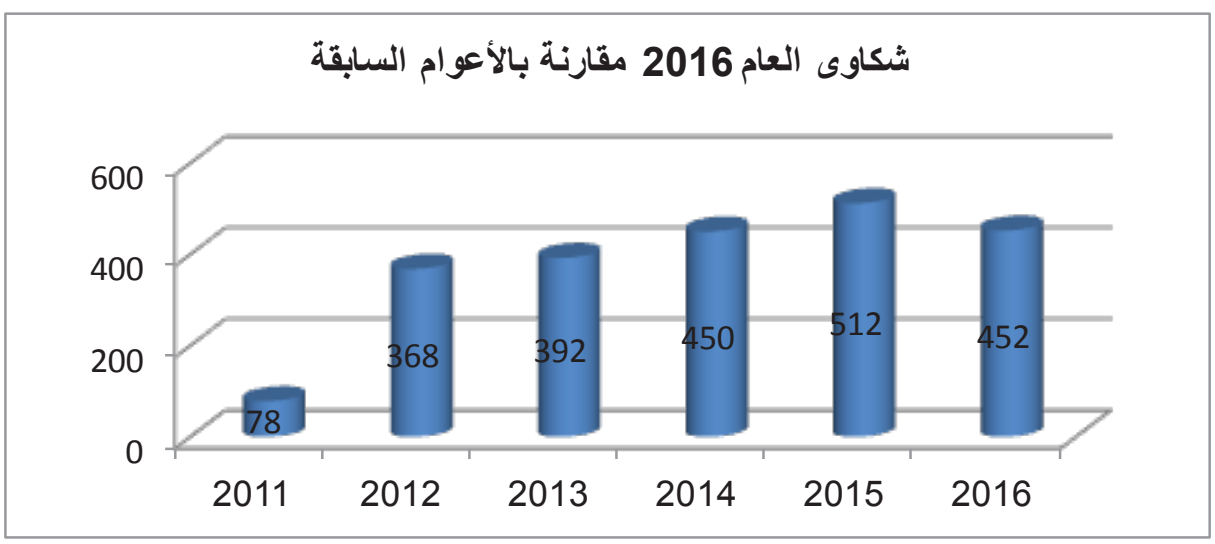

ثالثاً: إنجازات نيابة الهيئه فيما يتعلق بالمحكمة لعام 2016:

تقوم نيابة هيئة مكافحة الفساد بعد اتمام تحقيقاتها وجمع الادلة كاملة والتثبت من وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها بإحالة الملفات إلى محكمة جرائم الفساد وقد عملت النيابة خلال العام 2016 على إحالة عدد من الملفات وصدرت عن المحكمة عدة أحكام :

- عدد القضايا المحالة لمحكمة جرائم الفساد: 19
- عدد القضايا المفصولة من المحكمة: 21
  - القضايا المفصولة بحكم إدانة = 18
  - القضايا المفصولة بحكم براءة = 3
- عدد القضايا المفصولة والمحالة الى محاكم اخرى: 0
- عدد الملفات المنجزة : 35
  - الملفات المحولة = 19
  - الملفات المحفوظة = 16

القضايا في محكمة جرائم الفساد خلال الفترة -2010 2016:

- عدد القضايا المحالة لمحكمة جرائم الفساد: 132
- عدد القضايا المفصولة بحكم إدانة: 82
- عدد القضايا المفصولة والمحالة الى محاكم اخرى بقرار قضائي: 3
- عدد القضايا المفصولة بحكم براءة: 9
- عدد القضايا التي تم ضمها من قبل محكمة جرائم الفساد: 2
- عدد القضايا المنظورة أمام محكمة جرائم الفساد لغاية 31/12/2016: 36
- عدد المتهمين بقضايا فساد: 331
- عدد الذين تم صدور حكم عليهم: 170

الفساد والاحتلال وجهين لعملة واحدة

خلال سنوات من العمل الدؤوب بين « هيئة مكافحة الفساد» و «وزارة التربية والتعليم العالي»

تنشئة جيل جديد ملم بمبادئ النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد

عملت هيئة مكافحة الفساد منذ اللحظة الأولى لنشأتها وعبر رسالتها الواضحة لرفع مستوى الوعي والوقاية من الفساد ومحاصرة مرتكبيه، وايماناً منها بأن غرس هذه القيم والسلوكيات لتنشئة جيل جديد على مبادئ النزاهة والشفافية والمسائلة ومحاربة الفساد، وقعت خطة مشتركة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العام 2012 مع وزارة التربية والتعليم العالي وتجلت هذه الشراكة معهم عبر ترجمة لقانون مكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لتنظيم العديد من الفعاليات والانشطة التي تصب جميعها في رفع مستوى الوعي والتدريب والتثقيف والمشاركة المجتمعية والتي، استهدفت مدراء المدارس ومشرفين تربويين ومعلمين ومعلمات وطلبة في مدارس بعدد محافظات الوطن . تم التوقيع على خطة عمل بين هيئة مكافحة الفساد ووزارة التربية والتعليم العالي أثناء الاعلان عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بتاريخ 2012/6/13، وانبثق عن الخطة المشتركة ما بين هيئة مكافحة الفساد ووزارة التربية والتعليم العديد من الانشطة والفعاليات مع ثلاث ادارات :الادارة العامة للإشراف التربوي والادارة العامة للأنشطة الطلابية والادارة العامة للرقابة الداخلية وخلال فترة تنفيذ الخطة المشتركة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الاولى (2012 - 2014)،نفـــذت الهيئـــة وزارة التربيـــة والتعلـــيم العالي، ورشـــات عمـــل توعويـــة ودورات ولقـــاءات لـــ5533 مشـــرف ومشرفة من مـــديريات التربيـــة والتعلـــيم ومدراء ومـــديرات ومعلمـــي ومعلمـــات وطلبـــة واوليـــاء امـــور الطلبـــة وشرائح مختلفة من المجتمع المحلي حول مبادئ مكافحة الفساد، وحاليا تعكف الهيئة ووزارة التربية على تحضير الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الفساد 2015-2018.

أنشطة وفعاليات مع الادارة العامة للإشراف التربوي: تم بالتعاون مع هذه الادارة في العام 2012 تم تنفيذ ورشة تدريبية استهدفت 59 من المشرفين التربويين من محافظات الضفة الغربية، والتي هدفت الى تأهيل المشرفين التربويين على مبادئ مكافحة الفساد وبعدها قاموا بتدريب 203 معلم ومعلمة على هذه المبادئ .

وأُعد دليل تدريبي للمشرفين التربويين لجعله أداة للمشرفين التربويين في نقل المعرفة للمعلمين المشاركين، حيث تم تنفيذ ونفذت 5 لقاءات تدريبية للمعلمين في المديريات التالية « رام الله والبيرة، قباطية، نابلس، جنوب الخليل، الخليل».

في العام 2013،عقدت ورشة عمل حول الدور التربوي في مكافحة الفساد بمشاركة مدراء ومديرات المدارس الحكومي في رام الله ،شارك فيها 170 مدير ومديرة مدرسة حكومية ،وخلال هذه الفترة نظمت هيئة مكافحة الفساد ووزارة التربية والتعليم العالي 16 جلسة تحكيم لوائي للمشاريع الطلابية في مديريات التربية والتعليم في الضفة الغربية بعنوان الدور التربوي في مكافحة الفساد، والتي شارك فيها 1010 طالب وطالبة من 200 مدرسة في الضفة الغربية، وفيها تم تحكيم 200 مشروع طلابي واختير مشروع واحد من كل مديرية، ثم تبع ذلك تكريم المشاريع الفائزة في رام الله بنفس العام.

كما نفذ لقاء تقييمي لمشروع الدور التربوي في مكافحة الفساد في محافظة البيرة، وشارك فيه 41 مشرف تربوي ممن اشرفوا على المشاريع الطلابية التي نفذت ضمن المرحلة الاولى ،بعد تدريب المشرفين التربويين، والذين قاموا بدورهم بتدريب 170 معلم ومعلمة يمثلون المديريات الستة عشر في خمسة لقاءات موزعة جغرافيا وتلا ذلك اشرافهم على المشاريع الطلابية. ونظمت 5 لقاءات لمناقشة خطط المشاريع الطلابية والتزامها بقانون مكافحة الفساد، كما نفذت الهيئة وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم 5 لقاءات مع مشرفي ومعلمي وزارة التربية والتعليم خلال العام 2014، والتي استهدفت 152 معلم ومعلمة اشرفوا على المشاريع الطلابية. وضمن المرحلة الثانية من تنفيذ برنامج الدور التربوي في مكافحة الفساد في العام ،2014 نظمت الهيئة والوزارة 16 جلسة تحكيم لوائي في محافظات الضفة الغربية، وتم فيها تحكيم المشاريع الطلابية التي كُلفت المدارس لإنجازها، وتبعها وبنفس العام 2014 تكريماً للمدارس والمشرفين والطلبة الفائزين في هذه المشاريع. جانب من جلسة تحكيم لمشروع تقدمة طالبات مدرسة وداد ناصر الدين من مديرية التربية والتعليم الخليل واستمراراً للجهود من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الفساد ، نفذت الهيئة بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي في العام 2015، 16 جلسة تحكيم لأبحاث طلابية حول مكافحة الفساد في مديريات التربية على مستوى الضفة الغربية ،حيث شارك في حينها 324 طالب وطالبة. عُقدت ورشة عمل بالعام 2015 حول دور المشرفين التربويين في مكافحة الفساد ،والتي بلغ عدد المشاركين بالورشة 400 مشرفاً تربوياً على مستوى الضفة الغربية ، وهدفت لتطوير الدور التربوي في مكافحة الفساد، اضافة الى التأكيد على اهمية دورهم في الرقابة لتحصين العملية التربوية من الوقوع في شرك الفساد .

وضمن برنامج الدور التربوي في مكافحة الفساد، نظم حفل مركزي لتكريم المدارس والمشرفين والطلبة الفائزين بالمشاريع الطلابية للعام 2016، وتضمن حفل التكريم تقديم عروض لـمشاريع فائزة.

فعاليات مع الادارة العامة للأنشطة الطلابية:

في العام 2012 تم التعميم على مدارس في مديريات التربية والتعليم في الضفة الغربية للإعلان مسابقة افضل مشاركة طلابية بمواضيع الرسم، المقالة، القصة "،والتي استهدفت الطلبة في الصفوف التالية «السابع، الثامن، التاسع»، ومن ثم شكلت لجنتين من الوزارة والهيئة واتحاد الكتاب للتدقيق ومراجعة مشاركات الطلبة واختيار افضل الاعمال .اما بالعام 2013 عُقدت دورة تدريبية حول «الدور التربوي في مكافحة الفساد» لطلبة المدارس الحكومية في مديريات رام الله والقدس وضواحي القدس بالعام ، والتي شارك فيها 137 طالب وطالبة ومعلم ومعلمة وولي امر، وكان الهدف منها ان يتعاون الطلبة مع معلميهم ومعلماتهم واولياء امورهم لتحضير مادة توعوية تستهدف الهيئات التدريسية والمجتمعات المحلية وفي نفس العام عُقدت ورشات عمل توعوية لأولياء امور الطلبة والمجتمع المحلي بعنوان الدور التربوي ومكافحة الفساد حاضر الطلبة الذين تدربوا فيها خلال 17 ورشة عمل ، بمشاركة اجمالية زادت عن 433 طالب وطالبة وولي امر ممثلي مؤسسات المجتمعات المحلية. وكمرحلة ثانية بنفس العام، نفذت دورة تدريبية حول «الدور التربوي في مكافحة الفساد والتي استهدفت 96 طالب وطالبة وولي امر من مديريات نابلس، جنوب نابلس، سلفيت وهدفت الى تعاون الطلبة مع معلميهم ومعلماتهم واولياء امورهم لتحضير مادة توعوية لاستهداف الهيئات التدريسية والمجتمعات المحلية في مديريات التربية والتعليم، وضمن هذه المرحلة وبنفس العام نظمت الهيئة والوزارة 24 ورشة طلابية حول الدور التربوي في مكافحة الفساد استهدف المجتمعات المحلية وبمشاركة اكثر من 500 من طلبة المدارس واولياء امور الطلبة والمجتمع المحلي، حيث تم خلالها استعراض مسرحيات من ابداع الطلبة وايضا توزيع مطويات وبوسترات حول مكافحة الفساد من اعداد الطلبة ومعلميهم. أما في العام 2014 نظمت الهيئة والوزارة حفل تكريم لـ 48 من المدرسين والمدرسات والطلبة الفائزين في مسابقة الابداعات الطلابية في الكتابة والرسم ضمن المسابقات الطلابية في مديريات شمال الخليل، الخليل، جنوب الخليل. وخلال العام 2015 كرمت هيئة مكافحة الفساد ووزارة التربية والتعليم العالي 30 طالب وطالبة شاركوا في مسابقة افضل عمل مسرحي وذلك ضمن احتفال حضره المشرفين التربويين والمعلمين الذين اشرفوا على انجاز هذه الاعمال المسرحية، حيث قامت الهيئة ووزارة التربية والتعليم العالي بتنفيذ مسابقة أفضل عمل مسرحي في مكافحة الفساد من خلال لجنة ضمت، بالإضافة الى الهيئة، وزارتي التربية والتعليم العالي والثقافة وقد شارك في هذه المسابقة جميع مديريات شمال الضفة الغربية، والتي هدفت الى رفع مستوى الوعي لدى الطلبة بشكل خاص، والمواطنين بشكل عام، بمفهوم الفساد وآلية مكافحته.

العمل مع الادارة العامة للرقابة الداخلية :

ومن اجل زيادة التدابير الوقائية للعاملين بالإدارة العامة للرقابة الداخلية، عُقدت ورشة تدريبية في العام 2013 ، لتوعية وتدريب العاملين في هذه الادارة، على مبادئ مكافحة الفساد لخلق فريق كامل يعمل ضمن الخطة الاستراتيجية للوزارة، وقد شارك في هذه الورشة ما يقارب 80 مشاركاً ومشاركة ممن يعملون فيها ،ونتاجاً لهذه الورشة تم التأكيد على أهمية وجود وحدات رقابية داخلية في الوزارات تقوم بالتنظيم والتفتيش والتدقيق الشامل لكافة إدارات وأقسام الوزارة ورفع التقارير ذات الصلة والتأكيد على أهمية التعاون بين وحدات الرقابة الداخلية وديوان الرقابة، والإبلاغ عن أي خلل مالي وإداري وذلك بموجب القانون.

اصدارات ذات علاقة بنشاطات وزارة التربية والتعليم:

تأتى ضمن الشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي العديد من الاصدارات مثال نشر دليل تدريبي بعنوان» الدور التربوي في مكافحة الفساد "، حيث نشر هذا الدليل للاستفادة منه في تنفيذ الانشطة المدرسية والطلابية الخاصة بالخطة المشتركة مع وزارة التربية والتعليم ومنها الدورات التدريبية واللقاءات التوعوية والمشاريع الطلابية، اعداد ونشر كتيب حول الابداعات الطلابية في مكافحة الفساد، حيث نشر هذا الكتيب بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي على كافة المدارس التي شاركت في هذا البرنامج ، حيث احتوى على مشاركات طلبة المدارس الحكومية الفائزة في مسابقة الابداعات الطلابية. تم تصميم وطباعة 5000 نسخة من إبداعات طلابية في مكافحة الفساد 2014 تضمنت (قصة قصيرة، مقال، رسم)، ويأتي هذا النشاط ضمن مسابقة طلابية نفذت في مديريات التربية والتعليم العالي (شمال الخليل، الخليل، جنوب الخليل)، وتم تعميم هذا الكتيب على جميع مديريات التربية والتعليم ومدارسها. كما تم طباعة ونشر ملخصات الابحاث الطلابية الفائزة ضمن برنامج الدور التربوي في مكافحة الفساد بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي في العام 2015 على المدارس المشاركة في هذا البرنامج والذي احتوى على المشاريع الطلابية الفائزة.

قصة نجاح في تدريب الكادر الحكومي لتطبيق مدونة السلوك واخلاقيات الوظيفة العامة

كانت البداية بإطلاق هيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع ديوان الموظفين العام لمدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، بتاريخ 2015/1/29، برامج التوعية والتثقيف والتدريب على مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة الذي عقد في رام الله بحضور رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد لله وأمين عام ديوان الرئاسة الطيب عبد الرحيم، ورئيس هيئة مكافحة الفساد رفيق النتشة، وأعضاء من اللجنة المركزية لحركة فتح وأعضاء من اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير وعدد من المسؤولين والموظفين، بهدف تطوير منظومة القيم والأخلاق في قطاع الخدمة المدنية، واستثمار قدرات الانسان وطاقاته ويعد هذا البرنامج التدريبي الاضخم على مستوى فلسطين في العام و2015 و2016 يتم خلاله تدريب 30 الف موظف من خلال 1229 دورة تدريبية على مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة'. مما قاله الحمدلله في هذه المناسبة 'تأتي مدونة السلوك نتاج عمل طويل ومتواصل وشراكة وطنية بناءة ومثمرة بين ديوان الموظفين العام وهيئة مكافحة الفساد، لتتقاطع وتتكامل مع جهود الحكومة في بناء نظام نزاهة وطني يرتكز على مبادئ الشفافية والنزاهة، ليضبط الأداء ويتصدى للفساد والفاسدين، في تجرُبة رائدة وملهمة، بشهادة وإقرار العديد من المنظمات العربية والدولية'. وايضاً « أن دخول هذه المدونة إلى حيز التنفيذ الفعلي، 'يكرس وظيفة عمومية مهنية وشفافة، يتم في إطارها صون واحترام القانون وضبط وتصويب أداء العاملين فيها وتحسين الخدمات، مؤكدا على عزم الحكومة وتصميمها لتنمية قدرات العاملين في الوظيفة العمومية وإمكانياتهم، وتوفير بيئة عمل مشجعة للتميز والنجاح والتقدم'. و» أن الحكومة ستعتمد البرامج التدريبية على مدونة السلوك، في كافة المؤسسات والدوائر الحكومية، كبرنامج حكومي وطني بامتياز بالشراكة مع المواطنين، من خلال التبليغ والكشف عن أية انتهاكات أو تلاعب أو خروقات، فالإنسان الفلسطيني هو الاستثمار الأول والموجه الأساسي ويبقى تعزيز ثقته بمؤسسات دولته هو الهدف الأسمى للجميع». إن المرحلة الثالثة لبرامج التوعية والتدريب لموظفي الخدمة المدنية على مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة بالمحافظات الشمالية قد بدأت الشهر الماضي لأكثر من 1800 موظف يعمل في القطاع العام، حيث درب في مرحلة سابقة نحو 2500 موظف يعملون في القطاع العام ، يأتي هذا التدريب ايماناً بأن مدونة السلوك واخلاقيات الوظيفة العامة تعتبر واحدة من اهم الوسائل التي تتعلق بالوقاية الرامية لمكافحة الفساد والحيلولة دون الوقوع به ووقوعه في الوظيفة العامة والتي تسعى الاطراف في الحفاظ عليها وحمايتها من اعمال الفساد التي قد ترتكب لتبقى بذلك نقية وشفافة تعمل على تقديم خدمة للمواطن وسيستكمل التدريب حتى يتم الوصول الى العدد الذي تم الاتفاق عليه ما بين هيئة مكافحة الفساد وديوان الموظفين العام. كما يجدر الاشارة الى انه قد تم تدريب ما يقارب 500 مشرفاً تربوياً على هذه المدونة في مرحلة ثانية ليقوموا بنقل هذه التجربة للمعلمين لاحقا، وقد اتى هذا ضمن مذكرة تفاهم وتعاون ثلاثية الاطراف وقعت بين هيئة مكافحة الفساد، ووزارة التربية والتعليم العالي وديوان الموظفين العام للأهمية لعالية التي تتميز بها وزارة التربية والتعليم العالي، متمثلة بأعداد الموظفين العاملين فيها، اضافة الى دورها المهم في تكريس وتوطيد قيم ومبادئ وأخلاقيات السلوك الوظيفي وما يعكسه على الاجيال القادمة. وللتعريف بهذه المدونة، إن جل ما تسعى اليه هذه المدونة هو تأدية الموظف العام واجباته في اطار منظومة القيم والمبادئ الاخلاقية، التي تحكم السلوك المهني والوظيفي لضبط الأداء الحكومي، والذي ينعكس ايجاباً على افراد المجتمع، وتحتوي هذه المدونة على 18 مادة: المادة (1) التسمية، والمادة (2) التعاريف الواردة في قانون الخدمة المدنية للألفاظ والعبارات الواردة بها، والمادة (3) الخاضعون لأحكام المدونة وهم الموظفون الذين تم تعيينهم وفق أحكام قانون الخدمة المدنية سواء كانوا تحت التجربة أو تثبيتهم بصفة نهائية والموظفون العاملون بالدوائر الحكومية بموجب عقود عمل مع مراعاة شروط العقد المبرم معهم فيما يتعلق بحقوقهم التي ستمدونها من تلك العقود او الالتزامات الخاصة الواردة بها. كما تشمل هذه المدونة على الاهداف، والتي تتمثل في المادة (4) منها :توفير الحماية للموظف من خلال المامه بالحقوق والواجبات وقواعد السلوك التي نص عليها قانون الخدمة المدنية وسائر التشريعات النافذة ذات العلاقة ،ارساء قيم واخلاقيات الخدمة المدنية وتعزيز احترامها والالتزام بها ،تعزيز ثقة المواطن ومتلقي الخدمة العامة بالمؤسسات الحكومية وزيادة الاحترام لدورها في توفير الخدمة بكفاءة وفاعلية ،وتعزيز الرضا الوظيفي لدى الموظفين. اما المادة (5) فتمثل قيم الخدمة المدنية التي ينبغي الموظف الحرص عليها في قيامه بالأعمال والمهام الموكلة له وفيما يخص قواعد السلوك

نفتخر بأن فلسطين بلد الشهداء والاسرى والجرحى،
وحري بها أن تكون موطن الاصلاح والنزاهة ومحاربة الفساد

في الوظيفة العامة ،فالمادة (6) اشتملت على الواجبات المنوطة بالموظف ومسؤولياته العامة والمادة (7) واجبات الموظف ومسؤولياته في التعامل مع متلقي الخدمة، والمادة (8) واجبات الموظف ومسؤولياته في التعامل مع رؤسائه والمادة (9) واجبات الموظف ومسؤولياته مع زملائه والمادة (10) واجبات الموظف ومسؤولياته مع مرؤوسيه. اما الفصل الثالث من هذه المدونة فاشتمل على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، فالمادة (11) تتحدث عن تضارب المصالح، والمادة (12) تحوي على موضوع قبول أو طلب الهدايا، المادة (13) النزاهة والشفافية وتنظيم السرية، المادة (14) التزامات الموظف في جهود مكافحة الفساد، والمادة (15) المحافظة على المال العام، والمادة (16) جائزة الموظف المتميز والمادة (17) الاطلاع والتطبيق والمادة (18) المساءلة .

نحو استراتيجية نسوية لمكافحة الفساد

ضمن الخطة التنفيذية المشتركة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وبناءً على اتفاقية الشراكة بين هيئة مكافحة الفساد وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية لتعزيز المشاركة الفاعلة للنساء في مكافحة الفساد، جرى تنظيم دورة تدريبية خاصة لمندوبات مجالس الظل لإعداد الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد لمدة ثلاثة أيام، حيث قامت شركة الموارد لتطوير القدرات البشرية بتيسير الدورة التدريبية، وتناولت الدورة التدريبية تعريف المتدربات بعمل هيئة مكافحة الفساد والقوانين المعمول بها، اضافة إلى تدريب النساء على مراحل التخطيط الاستراتيجي، والتحليل الرباعي لواقع المرأة في مكافحة الفساد، وتحليل شجرة المشاكل، وأخيراً تطوير خطة عمل نسوية تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتطوير خطة متابعة وتقييم، وفي ذات السياق تمخض عن الدورة التدريبية تنظيم 17 ورشة عمل توعوية من قبل المتدربات كل في موقعه استهدفت النساء بهدف الخروج بتقارير عن هذه الورشات تعتبر كمدخلات لمعد الاستراتيجية النسوية. وبعد انتهاء شركة الموارد من اعداد المسودة الأولى من الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد، سيتم تنظيم جلسة نقاش لهذه المسودة لوضع الملاحظات عليها، ومن ثم الخروج بالصيغة النهائية للاستراتيجية النسوية وطباعتها، وتوزيعها على جهات الاختصاص ليتسنى تعزيز دور النساء في مكافحة الفساد.

المؤتمر الاقليمي المنعقد بتاريخ 7 آذار من العام 2017 في جامعة النجاح «مهنة تدقيق الحسابات ودورها في تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد»

ضمن الخطة المشتركة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ما بين جمعية مدققي الحسابات القانونين الفلسطينية وهيئة مكافحة الفساد وجامعة النجاح الوطنية، وضمن المساعي والعمل الدؤوب لتوفير الحد الأدنى من التأهيل والتدريب وفتح أبواب وآفاق المعرفة ونقل التجارب من الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية من خلال المؤتمرات و ورش العمل والندوات الداخلية والخارجية في موضوع مهنة تدقيق الحسابات ودورها في تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد ، يأتي هذا المؤتمر لمواكبة التطورات المتسارعه في مهنتي التدقيق والمحاسبة والمعايير الدولية المنظمة لها.

عقد المؤتمر في مسرح سمو الأمير تركي بن عبد العزيز/ حرم جامعة النجاح الوطنية الجديد في مدينة نابلس الفلسطينية بحضور اكثر من 700 مشارك ومشاركة، وذلك يوم 7 آذار/مارس 2017، حيث هدف هذا المؤتمر لمواكبة التطورات والتعديلات التي تطرأ بشكل مستمر على معايير التدقيق الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي بدورها تعظم دور مدقق الحسابات وتزيد من مسؤولياته وصولا إلى تقارير مالية اكثر واقعية وملائمة وذات جودة عالية لخدمة مستخدمي تلك التقارير، بالإضافة إلى تعزيز دور مدقق الحسابات في مكافحة الفساد.

بلغ الان عن شبهات فساد

تخلل المؤتمر أوراق بحثية علمية من باحثين فلسطينيين ودوليين حول المحاور التالية:

محاور المؤتمر

1. المحور الأول بعنوان:

« دور مهنة تدقيق الحسابات في مكافحة الفساد»

ويتناول هذا المحور ما يلي :

- دور مهنة التدقيق في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد.
- الحكم المهني ومسؤولية مدقق الحسابات الخارجي.
- أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية في تعزيز مفهوم مكافحة الفساد.

2. المحور الثاني بعنوان:

«مرتكزات مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز الحوكمة الرشيدة»

ويتناول هذا المحور ما يلي:

- قواعد وآليات الحوكمة ودورها في مكافحة اشكال الفساد. - واقع حوكمة الشركات في الدول العربية. - مدى إعتماد التدقيق الخارجي على التدقيق الداخلي في تعزيز الحوكمة.

3. المحور الثالث بعنوان:

«البيئة التنظيمية لمهنة تدقيق الحسابات»

وتناول هذا المحور ما يلي:

- اهمية تطبيق قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.
- المرجعيات القانونية لمهنة تدقيق الحسابات.
- دور منظمي مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد.

4. المحور الرابع بعنوان: «مدى ملائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع ضوابط مكافحة الفساد»

وتناول هذا المحور ما يلي:

- أثر الامتثال للمعايير الدولية ودورها في تعزيز التقارير المالية ومكافحة الفساد.
- مسؤولية الإدارة في إعداد البيانات المالية.

انجاز مخيمات صيفية بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية

هدفت هذه المخيمات لرفع مستوى وعي الاطفال المشاركين في المخيمات بمبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد من خلال التعليم اللامنهجي بوسائل تربوية وعملية وابداعية. وتعمل الهيئة واللجنة بمنهجية الانشطة والابداع من خلال مراكز ومؤسسات فلسطينية على تنشئة جيل يحمل قيم النزاهة والشفافية والعدالة، ويحارب الفساد بمظاهره وأشكاله كافة ولتعزيز حالة من المعرفة والتنوير لدى الاطفال المشاركين حول اشكال الفساد ودور الهيئة وفق القانون، وخلق حالة من المساءلة المجتمعية لرفع مستوى الوعي والوقاية داخل المجتمع المحلي.

حيث تم تنفيذ المخيمات الصيفية من خلال 120 منشط خضعوا للتدريب حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد على مرحلتين بتاريخ 7/17/ و2016/7/21، حيث قاموا هؤلاء المنشطين بالإشراف على مجموعات وزوايا شاركوا بها أطفال على مستوى الضفة.

شارك 4820 طفل وطفلة في زوايا المخيمات الصيفية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في 70 زاوية في الضفة الغربية.

مشاركات من مركز اهلي دورا / زاوية الكتابة الابداعية

مشاركة النادي الفلسطيني لتنمية وشباب في زيارة للحرم الابراهيمي /الخليل

المحسوبية والرشوة من اشكال الفساد،
فلا تخضع لهما، وبلغ عمن يضيع حقك

دولـــة فلسطـــين

هيئة مكافحة الفساد

الشباب مسؤول عن قيادة هذا الشعب في مشروعنا الوطني

وللتبليغ عن الفساد أو تقديم الشكاوى:

زيارة موقعنا على الانترنت :

هيئـــة مكافحـــة الفســاد الفلسطينية: www.pacc.pna.ps

ارسال رســالة عبر البريد الالكتروني التالي info@pacc.pna.ps

الاتصال على هاتف الهيئة: 022424016/7/8 أو ارسال رسالة عبر الفاكس : 022424015

والحضور الى هيئة مكافحة الفساد شخصيا